شيلواح بحضور دايان[١١]. وأهم ما تنص عليه مسودة المعاهدة هذه، هو موافقة الطرفين على اجراء مفاوضات رسمية بشأن تسوية أقليمية (نهائية) تقوم على توفير ممر للأردن الى البحر المتوسط، يمتد من الخليل الى بيت جوبرين وحتى موقع ما على شاطىء غزة يقع بين مدينة المجدل وبين حدود منطقة غزة، ويكون ضمن السيادة الأردنية. مقابل ذلك يتعهد الأردن بتسليم اسرائيل طريقاً على شاطىء البحر، يوصل شمال البحر الميت بجنوبه، ثم تقسيم مدينة القدس وتبديل حدود ألهدنة داخلها بحدود دائمة بحيث يضم الحي اليهودي في المدينة القديمة حتى حائط المبكى الى الجزء الاسرائيلي[١٢]. الا أن المفاوضات، بين اسرائيل والأردن، حول هذه المعاهدة، لم تكتمل بسبب اغتيال الملك عبد الله في ٢ تموز (يوليو) ١٩٥١ في القدس؛ الأمر الذي أضاع جهود اسرائيل في الوصول الى معاهدة سلام حقيقية مع اول بلد عربي بعد حرب ١٩٤٨، من خلال تجاهل القضية الفلسطينية وعلى حسابها.

رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم

لم يقتصر الرفض الاسرائيلي الرسمي على رفض الجانب السياسي للقضية الفلسطينية، وإنما تعدى ذلك ليشمل أيضاً رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها خلال الحرب. ورغم الاقرار الدولي بهذا الحق المشروع، كما تمثل في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، الصادر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، فإن اسرائيل حسمت موقفها، منذ البداية، فيما يتعلق بهذه المسألة؛ اذ قررت رفض عودة اللاجئين في أي حال من الأحوال، وذلك بهدف تثبيت الوضع الديموغرافي، داخلها، كما نتج خلال الحرب.

وقد برزت إسرائيل رفضها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بجملة عوامل «تاريخية وسياسية وأمنية واقتصادية»، لا تمت الى الواقع بصلة. فقد زعمت إسرائيل، تاريخياً أن مشاكل اللاجئين «التي تكوّن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أحد فروعها» ليست سوى «نتائج لتقلبات اجتماعية وتوترات دولية، ونشوء اطارات سياسية جديدة [تؤدي] الى عمليات تبادل للسكان، بحيث لا يمكن حلّها بواسطة اعادة اللاجئين الى أماكنهم السابقة»[١٣]. والنتيجة في نظر اسرائيل، «هي أن اندماج اللاجئين، وإعادة اسكانهم في اطار سياسي جديد، بين أبناء شعبهم، هما من الأمور الممكنة والمرغوب فيها، لأن هذا الأمر من شأنه أن يبلور وحدة قومية سياسية، ويبعد عوامل الاحتكاك واخطار (الطابور الخامس) ويكون مرتكزاً على مشاعر الشراكة والتضامن»[١٤]. وقد أوضح هذا الموقف دافيد بن – غوريون بقوله: «ان الحرب العالمية الثانية أحدثت حركة لاجئين ضخمة من بلد الى آخر، قدرت بحوالي ٥٠ مليون شخص. ولا يمكن أن يطرأ على بال أحد، انه ينبغي اعادة العجلة الى الوراء، اي اعادة اللاجئين الى بلدانهم الأصلية قبل الحرب». وزعم بن – غوريون أن مشكلة اللاجئين العرب «مقارنة بمشاكل اللاجئين في العالم والأعمال التي تمت لحلها، تبدو ظاهرة غريبة وشاذة. فهي ليست، في حجمها، من أكبر